تعريف القانون المقارن

أثار مصطلح القانون المقارن الكثير من اللبس و الجدل بين الأوساط الفقهية بصدد كل ما يتعلق به، سواء من حيث تعريفه أو غايته، أو منهجه، ولعل المرجع في ذلك هو الحداثة النسبية لذلك العلم من جهة وتطوره من جهة أخرى، وارتباطه بكافة النظم والقوانين العالمية القديمة والمعاصرة من جهة ثالثة وهي في ذاتها وطبيعتها متفاوتة ومتطورة.

وقد حاول الفقه طرح مصطلح موحد للدراسات القانونية، فمنهم من أطلق عليه تسمية "القانون الموازي"، والبعض الآخر أطلق عليه " مقارنة القوانين "أو" الاجتهاد المقارن" أو "التشريع المقارن". وقد سمي "بالقانون المقارن "سنة 1900، في المؤتمر الدولي بباريس، كما استقر الفقه القانوني ، سواء في الجامعات الأوربية، أو العربية ، أو الأمريكية، على هذه التسمية وحتى في الجزائر فنجد مثلا في كليات الحقوق مخبر " القانون المقارن "الذي يعنى بالدراسات القانونية المقارنة.

وقد ثار الخلاف بشأن تحديد طبيعة القانون المقارن، هل هو علم من العلوم، أم هو مجرد أسلوب وطريقة للبحث القانوني. فالاتجاه الأول اعتبر أن القانون المقارن علم مستقل بذاته، يهدف لمعرفة القوانين الأجنبية، وتحسين وتوحيد قوانين الشرائع والنظم المختلفة، غايته استخلاص القواعد المشتركة التي تكون صالحة لتحديد العلاقات بين الدول المتمدنة والتي تجمع بين شعوبها عوامل مشتركة تاريخية واقتصادية كتلك التي تنتمي إلى العائلة اللاتينية الجرمانية. ويرى أنصار هذه الفكرة أن القانون المقارن كعلم مستقل يدرس القانون في الزمان والمكان، ويهتم بمصادر القانون في كل الدول.

أما الاتجاه الثاني فيرى أنصاره بأن القانون المقارن ليس علما ولا فرعا من فروع القانون، وإنما هو طريقة للمقارنة تستخدم في مجال العلوم القانونية، هدفها المقارنة بين قوانين دول مختلفة، للوصول إلى الموازنة بين القواعد القانونية الأجنبية، لإقتباس ما يعد إيجابي لإصلاح ما هو ناقص، فيحقق بذلك القانون المقارن توحيد بعض القوانين في الدول المنضمة إلى مجموعات سياسية وإقتصادية .

غير أن الواقع اظهر أن القانون المقارن هو ذو طبيعة خاصة لا ينبغي قياسه على أي فرع آخر أو إدخاله في إطار معين، بل يتعين تناوله بنظرة شمولية مرنة وتم بعد ذلك بان القانون المقارن هو علم قائم بذاته الهدف منه تيسير المقارنة بين القانون الوطني والقوانين الأجنبية.

أهمية القانون المقارن:

تكمن أهمية القانون المقارن في الدور الذي يؤديه سواء على صعيد القانون الوطني، وحتى على صعيد القوانين الأجنبية.

1. **أهمية القانون المقارن على صعيد القانون الوطني:**

إن للقانون المقارن أهمية بالغة وفضل كبير على القانون الوطني، إذ يساعد على فهم النظم القانونية وتطويرها. فمما لا شك فيه أن القانون الوطني بكل فروعه يحتاج فيه المشرع والباحث إلى القياس على ما هو موجود من أحكام مماثلة في قوانين الدول الأخرى، ويكون ذلك سواء أثناء صدور القانون لأول مرة أو عند تعديله، وذلك لتفادي الغموض، الذي لا يمكنه أن يبقى ساكنا أمام وقد أصبح القانون المقارن محفزا للمشرع الوطني التحولات القانونية الجديدة عبر العالم، والتي يهتم القانون المقارن بعرضها ودراستها.

يناط بالمشرع على مستوى البرلمان، تعديل القوانين وإقتراحها، من خلال ما يسمى بمشروع القانون، الذي يعتبر مرحلة أولية يتم إعدادها من قبل لجان مختصة على مستوى البرلمان، إذ يكون على القائمين على لجنة إعداد القوانين، ضرورة الإضطلاع على القوانين، والأبحاث ، والدراسات الأجنبية، وهذا بالاعتماد على القانون المقارن وهذا ما أدى إلى ظهور قوانين جديدة في القانون الجزائري، كقانون حماية المستهلك، قانون المقاصة الإلكترونية ، قانون الأعمال، قانون القرض والنقد، قانون الاستثمار....

ولفهم القانون الوطني و تقديره بصورة صحيحة ، يستلزم الآمر مقارنته بغيره لتبيان أوجه التشابه والخلاف ونقاط الضعف و القوة والكشف عما يوجد في أحكامه من مزايا، وما تنطوي عليه من نقائص؛ ففي القانون الجزائري توالت الحركة حول تعديل القانون التجاري، وكذا إعادة تنظيم المؤسسات الإقتصادية، وفي تسيير الأموال التجارية، إذ تم إنشاء نظام الهولدينغ، وتم التخلي عن بعض المؤسسات في إطار الخوصصة.

أهمية القانون المقارن على الصعيد الدولي:

في ظل العولمة وظهور الرغبة الشديدة في ايجاد نظام قانوني موحد يطبق على كافة الشعوب تظهر أهمية القانون المقارن باعتباره الوسيلة التي تؤدي إلى توحيد القوانين على المستوى الدولي بالرغم من تباين الأنظمة من حيث الاقتصاد والثقافة، والمقصود بالتوحيد الدولي توحيد قوانين دولتين أو أكثر، وقد تجسدت عملية التوحيد في عدد كبير من الاتفاقيات في مجالات مختلفة، ومن العوامل التي استدعت توحيد القانون هو تطور العلاقات التجارية الدولية.

وتجسدت عملية التوحيد في عدد كبير من الإتفاقيات والتي نظمت مجالات مختلفة، كالاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والتي صادقت عليها الجزائر. وكذا الإتفاقية الدولية الخاصة بحماية الملكية الصناعية والتي تعتبر أول اتفاقية عنيت بحماية الملكية الصناعية، وقد أدخلت عليها عدة تعديلات. كما نجد الاتفاقيات الثنائية، كاتفاقيات التعاون القضائي في المجال الجزائي بين الجزائر وعدة دول.

وتجدر الإشارة إلى أن حركة توحيد القوانين انتشرت في القرن التاسع عشر، والملاحظ عبر التاريخ أنه كلما ازدهر نظام قانوني وتطور على المستوى الدولي تخف حدة اختلافات الأنظمة القانونية في العالم،

ويمثل ذلك خطوة نحو الوحدة وهذا لأن القانون المقارن يفتح المجال للاطلاع على القوانين الأخرى، ويصبح قانونا قابلا للتبادل والتداول.